

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة باجراء المحاكمة واصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد مصباح ذياب

وعضوية القضاة السادة

محمد الخرابشه ، جميل زريقات ، محمد عثمان ، محمود دهشان

التميز ضدهما

التميز

١ -

النائب العام لدى

٢ -

محكمة الجنايات الكبرى

بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٧ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ بالقضية رقم ٢٠٠٠/٣٤٨ والقاضي بما
يلي :-

١ - اعلان براءة التميز ضده مما اسند اليه .

٢ - تعديل وصف التهمة المسنده للتميز ضده من جنائية القتل
بالاشتراك خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٦ عقوبات الى جنحة القتل خطأ خلافاً للمادة
٣٤٣ عقوبات وعملاً بالمادة ٣٣٧ من الاصول الجزائية والمادة ٥٠ عقوبات
اسقاط دعوى الحق العام عنه كونها مشموله بأحكام قانون العفو العام رقم ٦ لسنة

١٩٩٩ .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٦٥٥

رقم القرار :

lawpedia.jo

ويتلخص التمييز بسبب واحد مفاده :-

اخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت اليها حيث ثبت من بينه المقدمه ان المميز ضدهما دفعا المغدور الى القناه رغم معرفتهما بعدم معرفته السباحه .

وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٠ قدم وكيل المميز ضده الثاني لائحة جوابيه انتهى فيها الى طلب رد التمييز وتصديق القرار المميز والمتضمن براءة المميز ضده الثاني .

وبتاريخ ٥/٧/٢٠٠٠ قدم رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه انتهى فيها الى طلب قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد انه قد اسند الى

جناية القتل بالاشتراك خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٦ من قانون العقوبات ،

وذلك بانهما وبتاريخ ٢٠/٧/٩٩٨ ذهبا مع المغدور والشهود

الى قناه الملك عبدالله وبعد ان شربوا الكحول ارادوا

السباحه واثناء ذلك دفع المتهم المغدور الى الماء فغرق لانه لا يعرف السباحه .

بعد سماع البيانات من قبل محكمة الجنايات الكبرى قررت براءة المتهم

لأنه لم يقم بأي فعل جرمي يعاقب عليه ، كما قررت تعديل التهمة بالنسبة للمتهم

الى جنحة القتل الخطأ خلافاً للمادة ٣٤٣ من قانون العقوبات وتبعاً لذلك اسقاط دعوى

الحق العام لشمول هذا الجرم بالعفو العام .

طعن النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار طالباً نقضه لأن ما توصلت اليه المحكمة لا يتفق مع البينة المستمعه .

كما تقدم رئيس النيابة العامة بمطالعه خطيه طلب فيها نقض القرار المميز .

وعن سبب التمييز ، نجد ان محكمة الجنايات الكبرى وبحكم صلاحيتها بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية قد استمعت لبينات النيابة وبعد وزن هذه البينة توصلت الى واقعة مفادها ان المتهمين والمغذور والشهود وبحكم صداقه التي تربطهم ذهبوا الى قناة الغور الشرقيه وبعد شرب الكحول نزل المتهم الى الماء من اجل السباحه ثم دفع المتهم المغذور الى الماء فغرق رغم محاولتهما انقاذه او تبعاً لذلك قررت براءة المتهم وتعديل التهمة بالنسبة الى لتصبح القتل الخطأ لانتفاء القصد الجرمي ولتوفر كافة عناصر جنحة القتل الخطأ ومن ثم اسقاط دعوى الحق العام عنه لشمول الجرم بالعفو العام .

وباستعراض البينه المقدمه نجد ان ما توصلت اليه المحكمة هو ان المتهمين والمغذور والشهود كانت تربطهم معرفه وصداقه وذهبوا للأغوار للتنزه ثم حاولوا السباحه بالماء حتى غرق المغذور نتيجة دفعه الى الماء وعدم معرفته بالسباحه .

ونجد ايضاً من أقوال الشاهدين اللذين اعتمدت المحكمة اقوالهما ان المتهم كان راغباً بالسباحه وانه سبق ونزل الماء مع وخرج وانه كان يتمازح مع عندما دفعه الى الماء وعندما استتجد سارعا لمساعدته ولكنهما لم يتمكننا .

وعليه وفي ضوء ما تقدم وبالنسبة للمتهم فإن ما توصلت اليه محكمة الجنايات يتفق مع البينة المقدمه من حيث اعلان براءة هذا المتهم من الجرم المسند اليه لانقضاء الدليل .

اما بالنسبة للمتهم وفي ضوء الوقائع المشار اليها آنفاً والتي توصلت اليها محكمة الموضوع فإن نية القتل غير متوفره كما ان المتهم وان كان قد دفع المغدور الى الماء بارادته الا انه لم يكن يتوقع غرقه لسبق سباحته بالماء ولأنه ورفيقه يعرفون السباحه بهذه القناة مما جعل احتمال غرقه بحضورهم بعيداً ، ولذا فإن ما قام به في هذه الحاله لا يغدو ان يكون عدم احتراز منه مما يشكل التسبب بالوفاة عن غير قصد خلافاً للمادة ٣٤٣ من قانون العقوبات ، وهو ما توصلت اليه محكمة الموضوع مما نرى معه ان التمييز لا يرد على القرار المميز .

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠٠/٩/١٧

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

(انرصل موقعه)

دقق

م ض